الأمم المتحدة

DP/2002/26

Distr.: General
15 August 2002
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢
٢٣ - ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

معلومات عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١*

تقرير مدير البرنامج

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزا عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة ككل. ويقدم أيضا تحليلا للتعاون التقني الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى.

ولأغراض هذا التقرير، تعني عبارة مساعدة التعاون التقني مجموع نفقات البرامج، خالصة في التكاليف الصافية للدعم والإدارة. ويمكن الاطلاع على سرد كامل لنفقات الأنشطة الإنمائية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة كلها في التقرير السنوي للأمين العام عن أنشطة التنمية. ويستند التحليل الوارد في هذا التقرير إلى البيانات المقدمة في نهاية التقرير وإلى الإضافة (DP/2002/26/Add.1).

وقد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علما بهذا التقرير (DP/2002/26).

* يعزى التأخر في تقديم هذه الوثيقة إلى جمع وتحليل البيانات الأخيرة المطلوبة لتقديم أحدث المعلومات المستكملة إلى المجلس التنفيذي.

170902 170902 02-52789 (A)
0252789

أولا – نقاط رئيسية

١ – وصلت قيمة التعاون لمنظومة الأمم المتحدة (باستثناء مجموعة البنك الدولي) مع العالم النامي أعلى معدل لها وهو ٧,١ بلايين دولار في سنة ٢٠٠١، أي بزيادة نسبتها زهاء ١٧ في المائة عن معدلها في سنة ٢٠٠٠ (انظر الشكل ١). وهذا هو ثاني أعلى معدل للنمو سجلته منظومة الأمم المتحدة خلال العقد الماضي، وقد تحقق أعلى مستوى وقدره ١٩ في المائة في سنة ١٩٩٨ حينما بلغت النفقات ٥,٧ بلايين دولار. ويوضح الشكل ٢ التوسع الإيجابي الذي سجله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى في سنة ٢٠٠١، وساهمت من ثم في النمو الشامل في التعاون التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة. وسجل صندوق الأمم المتحدة للسكان (بنسبة ١٣٣,٩ في المائة) أعلى معدل للنمو، يليه برنامج الأغذية العالمي (بنسبة ٥٠,٦ في المائة) ثم اليونيسيف (بنسبة ١٤,٣ في المائة). وحقق أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى بعض الإنجازات الجديرة بالملاحظة، بنسبة ٥,٧ في المائة، و ٠,٧ في المائة، على التوالي.

الشكل ١ – نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، ١٩٩٧-٢٠٠١
(بملايين الدولارات)

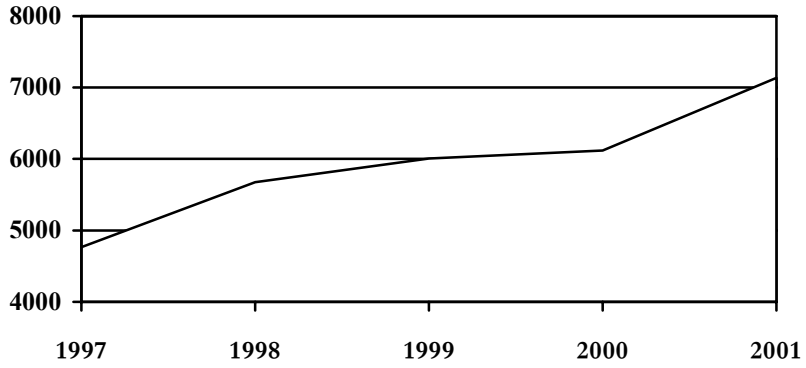

الشكل ٢ – التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠١،
حسب المنظمة
(بملايين الدولارات)

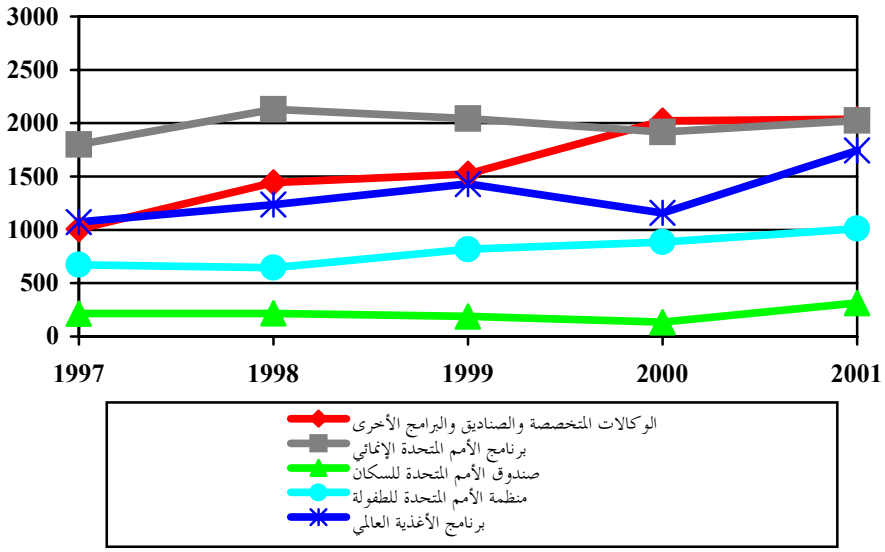

٢ – ويبين تحليل المعدل الإقليمي (الشكلان ٣ و ٤) أن أفريقيا لا تزال تتلقى منذ عام ١٩٩٦ أكبر حصة (١,٨٩٥ بليون دولار في سنة ٢٠٠١) من المساعدة التقنية، أي ما يمثل نسبة ٢٦,٦ في المائة من أداء منظومة الأمم المتحدة كلها في سنة ٢٠٠١. وقدمت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات متخصصة وصناديق وبرامج أخرى لأفريقيا زهاء أربعة أخماس النفقات التي قُدمت إلى المنطقة في سنة ٢٠٠١ أي ٤١٦ مليون دولار، و ٣٨٣ مليون دولار، و ٧٣١ مليون دولار، على التوالي. وقدم الخُمس المتبقي كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٩٢ مليون دولار) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (٧٣ مليون دولار). وسجلت القيمة الكلية للتعاون التقني وقدرها ١,٨٩٥ بليون دولار المقدمة إلى أفريقيا في سنة ٢٠٠١ نموا كبيرا نسبيا أي زيادة بنسبة ١٢,١ في المائة وذلك بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠. وتلقت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثاني أكبر حصة بنسبة ٢١,٦ في المائة، أو مبلغ ١,٥٤٣ بليون دولار، وسجلت نسبة نمو كبيرة قدرها ٢٥ في المائة بالمقارنة مع مستوى أداء سنة ٢٠٠٠ وقدره ١,٢٣٦ بليون دولار. وكانت حصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي حصلت على ثاني أكبر حصة في سنة ٢٠٠٠، ثالث أكبر حصة في سنة ٢٠٠١، حيث استوعبت نسبة ١٩,٧ في المائة، أو مبلغ ١,٤٠٧ بليون دولار، من نفقات المساعدة التقنية التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة ككل. ومن هذا المبلغ،

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نسبة ٧١ في المائة ، أو ١,٠ بليون دولار، منها نسبة ٩١ في المائة، أو ٩٠٧ ملايين دولار، قيمة مدخلات الحكومة وأطراف ثالثة لتقاسم التكلفة. وتقاسمت الدول العربية (١,١ بليون دولار) وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (٠,٤٦٧ بليون دولار)، وبرامج عالمية وأقاليمية أخرى (٠,٦٨٠ بليون دولار) المبلغ المتبقي وقدره ٢,٣ بليون دولار، أو نسبة ٣٢ في المائة من نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠١، وسجلت البرامج العالمية والأقاليمية زيادة حادة بنسبة ٤١ في المائة.

الشكل ٣ – التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠١: توزيع جغرافي

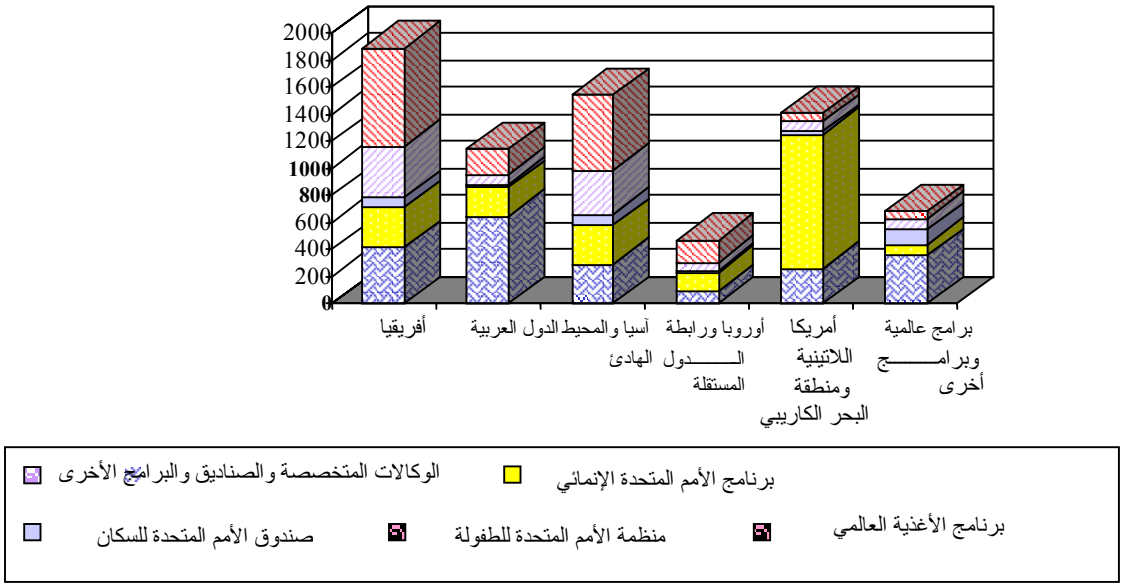

الشكل ٤ - التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠١، حسب المنطقة (٧,١ بلايين دولار)

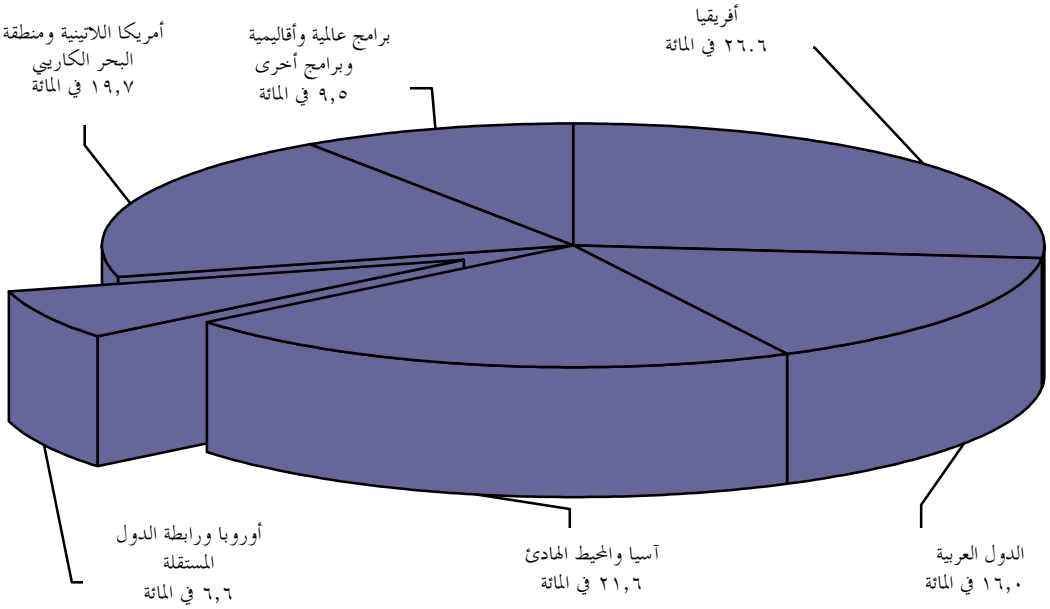

٣ - وتلقى ستة عشر بلدا ما يزيد على مائة مليون دولار في سنة ٢٠٠١، أي نسبة زهاء ٤٠ في المائة من النفقات الكلية للتعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة. وتلقت ثماني بلدان (إثيوبيا وأفغانستان وأنغولا وبنغلاديش وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسودان وكينيا ويوغوسلافيا) حصصا كبيرة من برنامج الأغذية العالمي. وبصورة أساسية موّلت الأرجنتين والبرازيل وبنما وكولومبيا نسبة ٩٤ في المائة إلى ٩٩,٧ في المائة (أي بنما) من نفقاتها من مساهمات قدمتها حكومات كل منها عن طريق آليات تقاسم التكاليف. وتلقت الصين (٥١,١ مليون دولار) نسبة ٤٦ في المائة من الدعم المقدم إليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتلقى العراق (٥٥ في المائة أو مبلغ ١٦٠,٨ مليون دولار) الدعم من وكالات متخصصة وصناديق وبرامج أخرى، في حين تلقت الهند (٥٠ في المائة أو مبلغ ١٠٣,٢ ملايين دولار) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٦ في المائة أو ٣٥,٨ مليون دولار) الدعم بصورة أساسية من اليونيسيف.

٤ - وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، استمر قطاعا المساعدة الإنسانية والصحة في الحصول على جزء كبير من نفقات الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠١. ومنذ عام ١٩٩٦، زاد مجموع حصة هذين القطاعين من نسبة ٣٧ في المائة (١,٦ بليون دولار) من المجموع الكلي إلى نسبة ٤٦ في المائة (٣,٣ بلايين دولار) بحلول سنة ٢٠٠١، ويحقق ذلك معدلا سنويا للنمو قدره ١٦ في المائة. وفي سنة ٢٠٠١، تجاوزت نفقات كل قطاع من هذين القطاعين مبلغ ١,٠ بليون دولار: ٢,٠٢ بليون دولار للمساعدة الإنسانية و ١,٢٦ بليون دولار لقطاع الصحة. وتحمل برنامج الأغذية العالمي العبء الأكبر (نسبة ٧٥ في المائة أو مبلغ ١,٥٢ بليون دولار) من النفقات المتكبدة للأنشطة ذات صلة بالمساعدة الإنسانية، في حين ساهمت الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى بالنصيب الأكبر أي بنسبة ٥٣ في المائة أو مبلغ ٠,٦٧٤ بليون دولار لقطاع الصحة. وكانت منظمة الصحة العالمية هي المساهم الرئيسي (بنسبة ٥١,٣ في المائة) في قطاع الصحة، وخصصت كل مواردها الإجمالية البالغة ٠,٦٤٧ بليون دولار لهذا القطاع في سنة ٢٠٠١. وعلى غرار ما قدمته اليونيسيف في سنة ٢٠٠٠، كان الدعم الذي قدمته في سنة ٢٠٠١ موجها أيضا لقطاع الصحة (نسبة ٣٦ في المائة من أداء نفقاتها في سنة ٢٠٠١ أو مبلغ ٤٥٧ مليون دولار). وكالمعتاد، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان موارده بصورة تامة على مشاريع وبرامج السكان. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من موارده الإجمالية، الجزء الأعظم من نفقات الطاقة والصناعة والشؤون السياسية، حيث تم تجريدها تماما من مبلغ متراكم قدره ٣٢٢ مليون دولار.

الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى

٥ - وللسنة الثانية على التوالي، تحملت الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى أكبر نسبة مئوية من نفقات منظومة الأمم المتحدة كلها بنسبة ٢٨,٦ في المائة. وبزيادة قدرها ٧ في المائة في سنة ٢٠٠١ عن السنة السابقة، بلغ أداء التعاون التقني في سنة ٢٠٠١ أعلى مستوى له على الإطلاق حيث بلغ ٢,٠٣٧ بليون دولار. وفيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، نفذت منظمة الصحة العالمية بمفردها ثلث نفقات التعاون التقني، بمعدل زهاء ٦١٣,٣ مليون دولار في السنة، لكل من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وسجلت نسبة منظمة العمل الدولية، البالغة ٤٩ في المائة، ثاني أعلى زيادة في سنة ٢٠٠١: ١٠٩ ملايين دولار في سنة ٢٠٠١ في مقابل ٧٣ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠. وتبعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، بزيادة قدرها ٣٧ في المائة، بأداء قدره ٢٢٤ مليون دولار في سنة ٢٠٠١ في مقابل ١٦٤ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠. واحتلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المرتبة الرابعة، بعد اليونسكو بزيادة قدرها ٢٠,٣ في المائة (٣٥٩ مليون دولار في

سنة ٢٠٠١ في مقابل ٢٩٩ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠). وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية سجلت زيادة إسمية قدرها ١,٠ مليون دولار فقط، من ٠,٤ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٤ مليون دولار في سنة ٢٠٠١، إلا أنها سجلت أعلى زيادة مئوية في الحصيلة الكلية لنفقات الوكالة بنسبة ٢٨٤ في المائة.

٦ - وفيما يتعلق بالميزانيات العادية، حققت ثلاث منظمات زيادات من ثلاثة أرقام. وسجلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أكبر زيادة - بنسبة ٣٠٦ في المائة - من ١,٤ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠ إلى ٥,٦ مليون دولار في سنة ٢٠٠١. وتُعزى ثاني أكبر زيادة إلى منظمة العمل الدولية، بنسبة ١٣٦ في المائة: ٨,٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠ بالمقارنة مع ٢٠,٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠١. وساهم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بثالث أكبر زيادة في هذه الفئة: ١١٨ في المائة، من ٠,٤ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠ إلى ٠,٩ مليون دولار في سنة ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالنفقات من خارج الميزانية، من الجدير بالملاحظة أداء منظمة التجارة العالمية التي سجلت زيادة بنسبة ١٠٨ في المائة، من ٠,٤ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠ إلى ٠,٧ مليون دولار في سنة ٢٠٠١. وبصورة إجمالية كان أداء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى، إيجابيا، وكان عاملا مساهما في نجاح أداء منظومة الأمم المتحدة كلها خلال سنة ٢٠٠١.

٧ - وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، ظلت قطاعات الصحة والمساعدة الإنسانية والزراعة/الأحراج/الأسماك تستحوذ على أكبر حصة مئوية من الحصيلة الكلية، لنفقات التعاون الإنمائي من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والصناديق والبرامج - بنسبة ٦٨ في المائة في سنة ٢٠٠١ في مقابل نسبة ٧١ في المائة في سنة ٢٠٠٠. وظلت المساعدة الكلية المقدمة إلى هذه القطاعات مستقرة عند مبلغ ١,٤ بليون دولار في سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٨ - وفي سنة ٢٠٠١، تقاسمت العراق والبرازيل أكبر جزء من الموارد التي قدمتها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى. وكان العراق على رأس القائمة، حيث تسلم مبلغ ١٦٠,٨ مليون دولار وتبعته البرازيل التي تلقت ١٢٩,٦ مليون دولار. وعلى نطاق أصغر، تلقت خمسة بلدان أخرى مبلغ ٢٠ مليون دولار أو أكثر من نفقات الوكالات، وهي: الهند (٣٤,٨ مليون دولار)، والصين (٢٨,٦ مليون دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٥,٦ مليون دولار)، ونيجيريا (٢٢,٠ مليون دولار) وإثيوبيا (٢٠,٦ مليون دولار).

٩ - وسجلت المساهمات الكلية المقدمة إلى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى سنة نمو أخرى - من ١,٧٩٢ بليون دولار في سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٩٨٥ بليون

دولار في سنة ٢٠٠١ – أي بزيادة نسبتها ١١ في المائة أو بزيادة قدرها ١٩٢,٤ مليون دولار. واجتذبت أربع وكالات الجزء الأعظم من هذه الزيادة: منظمة الصحة العالمية (٦٢٢ مليون دولار)، والأونروا (٣٥٨ مليون دولار)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (٢٥٧ مليون دولار)، واليونسكو (١١٨ مليون دولار). والبلدان المانحة الأربعة الكبرى في حصيلة الدخل الكلي للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى في سنة ٢٠٠١ هي: الولايات المتحدة (٢٠٧ ملايين دولار)، وهولندا (١٦٩ مليون دولار)، والمملكة المتحدة (١٢٤ مليون دولار)، وإيطاليا (١١٩ مليون دولار). وهذه البلدان الأربعة بمفردها مولت أكثر من نصف (٥٥,٥ في المائة) النطاق الكامل لأنشطة الوكالات في تلك السنة.

١٠ – شهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحولا إيجابيا، إذ نجح في تصحيح معدل النمو الذي شهد تراجعا على مدى العامين الماضيين، مسجلا زيادة نسبتها ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠١ ومتجاوزا معدل البليوني دولار (محققا ٢,٠٢٧ بليون دولار) في نفقات التعاون التقني.

١١ – وفي ضوء تطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنظمة متعددة التمويل، استمرت النفقات التي تم تمويلها من موارد غير أساسية في الارتفاع في عام ٢٠٠١ وسجلت زيادة بنسبة ١١ في المائة أو ١٨١ مليون دولار: من ١,٥٧٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٧٥٧ بليون دولار، من النفقات الكلية لعام ٢٠٠١، يأتي بليونا دولار (٨٣ في المائة) من موارد أخرى بينما يتم تمويل أقل من ٢٠ في المائة (٣٣٣ مليون دولار) من الموارد العادية.

١٢ – ويكشف تدفق معونات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على القطاعات الاقتصادية المختلفة أن المسائل المتعلقة بالتنمية العامة ما زالت تمثل القطاع الرئيسي الذي خصص له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجزء الأكبر من موارد الكلية خلال الأعوام الستة الماضية منذ عام ١٩٩٦. ومن ثم موّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، ٣,٣ بليون دولار من النفقات الكلية للتعاون في الأنشطة الإنمائية العامة في إطار برنامج كلي بقيمة ١١,٤ بليون دولار.

١٣ – ظل التنفيذ الوطني منذ عام ١٩٩٦ وللعام السادس على التوالي الطريقة التي اختارها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريعه وبرامجه، واستمر التنفيذ الوطني في عام ٢٠٠١ في الوفاء بثلثي النفقات الكلية، أي ١,٣ بليون دولار، لبرنامج الأمم المتحدة التي تصل إلى بليوني دولار. ويأتي بعده مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي ينفذ ١٣ في المائة أي ٢٦٧ مليون دولار من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتأتي في المركز الثالث طريقة التنفيذ المباشر بنسبة ١٠ في المائة، أي ٢١٤ مليون دولار. وفيما يتعلق بطريقة التنفيذ،

شكّلت قيمة ونسق وحصة المشاركة في التنفيذ نفس التركيبة في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠. وشكّلت حصص التنفيذ الوطني ٦٠ في المائة وسجلت ما يزيد على بليون دولار في الإنجاز، أما مساهمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فقد شكّلت ١٤ في المائة، بقيمة تزيد على ٢٠٠ مليون دولار. وكما في حالة طريقة التنفيذ، فقد شهدت النسبة المئوية للمساهمة وقيمة التنفيذ الوطني المباشر ارتفاعا تدريجيا خلال فترة الأعوام الخمسة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١.

١٤ - وعكس توزيع نفقات البرامج الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أي الموارد العادية وتقاسم التكاليف) على الصعيد الجغرافي في عام ٢٠٠١ ما حدث في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ١٢ من الوثيقة DP/2002/26/Add.1)، حيث حصلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ٦٠,٧ في المائة، وأفريقيا على ٣١,١ في المائة، وآسيا والمحيط الهادئ على ١١,٨ في المائة. وفي عام ١٩٩٨، سجّلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى مستوى لها في الإنفاق بلغ ١,٠٣٢ بليون دولار. وخلال العامين التاليين انخفضت النفقات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (والتي كان يتم تمويلها أساسا من الحكومة وتقاسم التكاليف مع طرف ثالث). ولكن هذا الاتجاه تغيّر في عام ٢٠٠١ حيث بلغ معدل النمو ٧ في المائة. وظلّت حصة منطقة أفريقيا في نفقات البرنامج الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثابتة عند ١٣,١ في المائة أي ١٩٩,٢ مليون دولار، بزيادة ٥ في المائة أي ٩,٤ مليون دولار عن عام ٢٠٠٠. ومع ذلك سجل تقاسم التكاليف زيادة ملحوظة بلغت ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠١ (٤٩,٧ مليون دولار) مقارنة بعام ٢٠٠٠ (٣٦,٢ مليون دولار). وفيما يتعلق بآسيا والمحيط الهادئ، ظلت نفقات البرامج الميدانية لعام ٢٠٠١ عند مستوى ١٨٠ مليون دولار. وفيما يخص مدخلات تقاسم التكاليف وبرغم أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ موّلت ٢٥ في المائة فقط من أنشطتها في عام ٢٠٠١، فقد شهدت زيادة ملحوظة بنسبة ٤٤ في المائة عن العام السابق، عندما زاد تقاسم التكاليف من ٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١. وسجلت أوروبا ورابطة الدول المستقلة أعلى زيادة في عام ٢٠٠١، سواء فيما يتعلق بنفقات البرامج الميدانية أو مدخلات تقاسم التكاليف لنفقات البرامج الميدانية. فمن ٩٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، زادت نفقات البرامج الميدانية إلى ١١٢ مليون دولار، بزيادة ملحوظة قدرها ٢١,٤ في المائة. وبالمثل، زادت مدخلات تقاسم التكاليف من ٦٨,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦,٦ مليون دولار - بزيادة قدرها ٢٧,١ في المائة. وشهدت الدول العربية نموا إيجابيا في نفقات البرامج الميدانية وتقاسم التكاليف: ٦,٨ ملايين دولار و ١٠,٢ ملايين دولار على التوالي. وشهدت البرامج العالمية والأقاليمية الانكماش الوحيد في عام ٢٠٠١: حيث بلغ صافي الخسارة ٢٨,٦ مليون دولار في نفقات البرامج الميدانية و ٣,٦ مليون دولار في مدخلات تقاسم التكاليف.

١٥ - وفي تطور إيجابي آخر، سجلت التبرعات للموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة بسيطة بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠١ مما يشكل تحولا عن الاتجاه المتناقص في المساهمات الأساسية الذي ساد في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠.

برنامج الأغذية العالمي

١٦ - قدم برنامج الأغذية العالمي ١,٧٤٤ بليون دولار في عام ٢٠٠١، مما يشكل ما يقرب من ربع (٢٤,٥) التدفق الكلي للمعونات التقنية من منظومة الأمم المتحدة إلى العالم النامي ويمثل أعلى زيادة على الإطلاق بنسبة ٥٠,٦ في المائة. وقد استندت بيانات المساهمات والنفقات التي قدمها برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٠ إلى بيانات مؤقتة تم الحصول عليها من نظام المحاسبة المالية، قبل إعداد البيانات المالية المؤقتة التي تصدر في منتصف فترة السنتين. وفي هذا الصدد، بلغت بيانات النفقات عن عام ٢٠٠٠ الواردة في التقرير بشأن عام ٢٠٠٥، ما مقداره ١,٤٩١ بليون دولار. وفي عام ٢٠٠١ أُبلغ أن الرقم المعدل لعام ٢٠٠٠ هو ١,١٥٨ بليون دولار. ومنذ عام ١٩٩٦ واصل برنامج الأغذية العالمي تخصيص ثلاثة أرباع تمويله - الذي ارتفع إلى معدل غير مسبوق هو ٨٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠١ - لقطاع المساعدات الإنسانية، وكما كان الحال في السابق، فقد تركزت المعونة المقدمة من برنامج الغذاء العالمي بدرجة كبيرة على منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ حيث حصلت أفريقيا على ٤٢ في المائة وحصلت آسيا والمحيط الهادئ على ٣٢ في المائة من معونات برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠٠١. وقد حلّت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محل إثيوبيا كأعلى متلق لمعونات برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠٠١، حيث حصلت على ١٣ في المائة، أي ٢٣١ مليون دولار - بزيادة في القيمة الإسمية قدرها ١١٧,٦ مليون دولار من نفقات البرنامج. وتجدر الإشارة أيضا إلى زيادة بالغة في حجم التنفيذ في أفغانستان. فبين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠، بلغ متوسط إنجاز البرامج في أفغانستان ٤٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠١، بلغت مساعدات برنامج الأغذية العالمي لأفغانستان ١١٩ مليون دولار. مما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة ١٧٥ في المائة تقريبا عن مستوى المساعدات في عام ٢٠٠٠ والذي بلغ ٤٣ مليون دولار. وبالإضافة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢٣١ مليون دولار)، حصلت إثيوبيا وأفغانستان وكينيا (١٢٢ مليون دولار) والسودان (١١٩ مليون دولار) على ما يزيد على مائة مليون دولار من نفقات التعاون التقني من برنامج الأغذية العالمي. وتشكل البلدان الخمسة مجتمعة ٤٤ في المائة من النفقات الكلية للتعاون التقني المقدمة من البرنامج لعام ٢٠٠١؛ وحصلت ٨٤ دولة وإقليما آخر على نسبة الـ ٥٦ في المائة المتبقية.

١٧ - وفي عام ٢٠٠١، بلغت المساهمات المقدمة لبرنامج الأغذية العالمي أعلى معدل لها منذ أوائل التسعينات. حيث وصلت إلى ١,٨ بليون دولار بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة عن

عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ اللذين بلغ متوسطهما حوالي ١,٥ بليون دولار. ومن مساهمات عام ٢٠٠١، جاء ١,٥ بليون دولار، أي ٨٣ في المائة، من تبرعات الدول الأعضاء، وهذا يمثل زيادة عن المبلغ المسجل في عام ٢٠٠٠ وهو ١,٢٦ بليون دولار. وهذا يشكل زيادة تراكمية إجمالية بنسبة ١٩,٤ في المائة في تبرعات الدول الأعضاء. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر متبرع لبرنامج الغذاء العالمي، فقد ساهمت في عام ٢٠٠١ بمبلغ ٧٨٤,٧ مليون دولار بزيادة قدرها ١٠ في المائة عن عام ٢٠٠٠. وبالمثل زادت التبرعات المقدمة من اليابان وألمانيا زيادة ملحوظة في عام ٢٠٠١. ورفعت اليابان مستوى تبرعاتها بنسبة ١٣٠ في المائة، من ١٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١، في حين سجلت ألمانيا ١٢٨ في المائة زيادة في مستوى تبرعاتها لبرنامج الأغذية العالمي: من ٣٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١. وهناك أربعة آخرون من كبار المانحين قدموا تبرعات بقيمة ٤٠ مليون دولار أو يزيد في عام ٢٠٠١ وهم: هولندا (٥٥,٣ مليون دولار)، وكندا (٤٢,١ مليون دولار)، واستراليا (٤٠,٢ مليون دولار)، والنرويج (٤٠ مليون دولار). وقد زودت الدول السبع المذكورة أعلاه برنامج الأغذية العالمي بـ ٧٠,٨ في المائة من تمويله الأساسي لعام ٢٠٠١.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٨ - قامت اليونيسيف، كغيرها من منظمات الأمم المتحدة، بدور هام في المساهمة في النمو الإجمالي للتعاون التقني الذي توفره الأمم المتحدة. وقد استمر توسع اليونيسيف في تقديم معونات تقنية خلال عام ٢٠٠١ حيث بلغت النفقات المدفوعة بليون دولار للمرة الأولى. ومنذ عام ١٩٩٦، حصل قطاع الصحة على ما يقرب من نصف الموارد السنوية لليونيسيف؛ واستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠٠١ عندما خصصت نسبة ٤٥,٢ في المائة من الموارد أي ٤٥٧,١ مليون دولار للأنشطة المتعلقة بالصحة. وفي الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١ كذلك، حصلت ثلاثة قطاعات أخرى مجتمعة على حوالي ٤٠ في المائة من الموارد السنوية لليونيسيف وهي: المسائل المتعلقة بالتنمية العامة (١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠١)، والتنمية الاجتماعية (١٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠١)، والتعليم (١٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠١). وحصلت هذه القطاعات الأربعة على ما يزيد على أربعة أخماس، أي حوالي ٨٤٣ مليون دولار، النفقات البرنامجية لليونيسيف في عام ٢٠٠١ التي بلغ مجموعها بليون دولار.

١٩ - وكما حدث في عام ٢٠٠٠، كانت منطقة أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في عام ٢٠٠١، هما أكبر متلقيين للمعونات من اليونيسيف، حيث حصلتا على ٣٨ في المائة (٣٨٢,٩ مليون دولار) و ٣٣ في المائة (٣٢٨,٦ مليون دولار) على التوالي. وظلت الهند أكبر متلقٍ لمعونات اليونيسيف منذ عام ١٩٩٦ وحصلت على أعلى قدر من المساعدة قدمته

اليونيسيف لدولة منفردة في أي عام على الإطلاق – ١٠٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١. وحصلت ثمانية بلدان أخرى على أكثر من ٢٠ مليون دولار من اليونيسيف خلال العام نفسه الذي شمله التقرير: نيجيريا (٤٦,٣ مليون دولار)، إثيوبيا (٤٢,٦ مليون دولار)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٥,٨ مليون دولار)، باكستان (٣٣,١ مليون دولار)، بنغلاديش (٣١,٢ مليون دولار)، أفغانستان (٢٩,٩ مليون دولار)، موزامبيق (٢٣ مليون دولار)، السودان (٢٢,٤ مليون دولار). وقد حصلت هذه البلدان التسعة مجتمعة (بما فيها الهند) على ٣٦ في المائة، أي ٣٦٨ مليون دولار، من النفقات الكلية للتعاون التقني المقدمة من اليونيسيف في عام ٢٠٠١.

٢٠ – وقد ازداد الدخل الكلي لليونيسيف بشكل طفيف بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠: ١,٢١٨مليون دولار في عام ٢٠٠١ في مقابل ١,١٦٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. ومن دخل عام ٢٠٠١، شكلت التبرعات المقدمة من كافة الدول الأعضاء ٦٣,٢ في المائة، أي ٧٦٩,٤ مليون دولار من الدخل الكلي قدمت الجزء الأكبر منها الولايات المتحدة، التي تعد المانح الرئيسي لليونيسيف. وقد ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٢١٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠١، مما يشكل تقريبا ٢٨ في المائة من دخل اليونيسيف من تبرعات كافة الدول الأعضاء، وهو أقل من مبلغ ٢٤٧,٦ مليون دولار الذي قدمته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠. ورغم هذا الانخفاض الطفيف، ظلت الولايات المتحدة تساهم بمبالغ تزيد على ٢٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٩، بقيمة كلية تقدر بحوالي ٦٦٨ مليون دولار. وعلى غرار العام السابق، تجاوزت المبالغ التي قدمتها الدول الست المانحة الكبرى نفسها، بما فيها الولايات المتحدة ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١: اليابان (٩٧,٦ مليون دولار، في مقابل ٧١,٩ مليون دولار، بزيادة ٣٦ في المائة عن عام ٢٠٠٠)، المملكة المتحدة (٧٣,٩ مليون دولار في مقابل ٨٤,١ مليون دولار، بانخفاض بنسبة ١٢ في المائة عن عام ٢٠٠٠)، هولندا (٦٨,٨ مليون دولار في مقابل ٥٠,٩ مليون دولار بزيادة ٣٥ في المائة عن عام ٢٠٠٠)، النرويج (٦٤,٣ مليون دولار في مقابل ٥٣,٩ مليون دولار، بزيادة بنسبة ١٩ في المائة عن عام ٢٠٠٠)، السويد (٦٠,١ مليون دولار في مقابل ٥٥,٩ مليون دولار بزيادة بنسبة ٧ في المائة عن عام ٢٠٠٠). وقد قدمت هذه البلدان الستة مجتمعة لليونيسيف مبلغ ٥٨١ مليون دولار أي حوالي نصف موارده الكلية من الدخل مجتمعة (٤٧,٧ في المائة).

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢١ – بلغت النفقات الإجمالية لبرامج برنامج الأمم المتحدة للسكان ٣١٣,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠١، مما كان له تأثير إيجابي على كافة المناطق التي يعمل بها الصندوق. وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي، شهدت كافة الكيانات الإقليمية توسعا في عام ٢٠٠١ حيث

سجلت الأنشطة العالمية والأقاليمية أكبر زيادة بقيمة ١٠٩,٨ مليون دولار – من ١١,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ (أي بزيادة قدرها ٩٨,٥ مليون دولار في نفقات التعاون التقني). وكانت بنغلاديش للمرة الأولى أكبر متلق لنفقات التعاون التقني من برنامج الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١، وهي المرتبة التي كانت تشغلها الهند منذ عام ١٩٩٦. ومن ٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ زادت قيمة التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبنغلاديش زيادة ملحوظة وصلت إلى ١٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠١ – وهي زيادة هائلة تمثل ٢٧٣ في المائة. وحصل ما مجموعه ١٦ بلدا (هي إثيوبيا وإندونيسيا وأوغندا وباكستان وبنغلاديش وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا والصين وفييت نام وكمبوديا ومصر وموزامبيق ونيبال ونيجيريا والهند واليمن) على ٣ مليون دولار أو أكثر من مساعدات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١. وشكلت هذه البلدان الـ ١٦ مجتمعة ربع التكاليف الكلية للتعاون التقني المقدم من الصندوق في عام ٢٠٠١ أي ٨١,٢ مليون دولار.

٢٢ – وتم تمويل التوسع في نفقات التعاون التقني المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق زيادة مماثلة في التبرعات/الدخل. وبعد حدوث زيادة طفيفة في الدخل في عام ٢٠٠٠، شهد صندوق الأمم المتحدة للسكان تدفقا كبيرا للدخل في عام ٢٠٠١ بلغ مجموعه ٢٥٧,٨ مليون دولار في مقابل ٣٨٢,٤ مليون دولار. ويُعزى هذا النمو في الدخل أساسا إلى زيادة التبرعات المقدمة من هولندا، من ٥٠,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١، مما يشكل تقريبا ٢٠ في المائة من الدخل الكلي للصندوق لعام ٢٠٠١. ومن عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، كانت اليابان أكبر مانح لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بقيمة حوالي ٥٠ مليون دولار سنويا. وفي عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ احتلت هولندا المرتبة الأولى بقيمة ٥٠,٦ مليون دولار و ٧٤,٩ مليون دولار، على التوالي، تليها اليابان في المرتبة الثانية. ومع ذلك فقد تجاوزت المملكة المتحدة اليابان في عام ٢٠٠١ واحتلت المرتبة الثانية بعد هولندا في التمويل التراكمي للصندوق بتبرعات بلغت ٦٦,٩ مليون دولار. وتشمل البلدان المانحة الكبرى الأخرى التي تقدم تبرعات تزيد على ٢٠ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للسكان كلا من النرويج (٢٤,٦ مليون دولار)، الدانمرك (٢٤,٢ مليون دولار)، الولايات المتحدة (٢١,٥ مليون دولار). وكانت البلدان الستة المذكورة أعلاه مصدر ما يزيد على ثلثي، أو ٢٦٢ مليون دولار، التمويل الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١.

منظومة الأمم المتحدة: موجز إحصاءات نفقات وتبرعات التعاون التقني، ١٩٩٧-٢٠٠١

	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١	
	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]
ألف - النفقات										
الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج	١ ٠٠٦,٤	٤,٢	١ ٤٤١,٠	٤٣,٥	١ ٥٢٥,٣	٥,٦	٢ ٠٢٢,٩	٣٢,٦	٢ ٠٣٦,٧	٧,٠
الميزانيات العادية	٤٠٢,٦	٤,٩	٤٢٦,٤	٥,٩	٤٤٤,٠	٤,١	٤٦٩,٦	٥,٨	٤٢٤.٠	(٩,٧)
بنود خارج الميزانية	٦٠٣,٨	٣,٧	١ ٠١٧,٦	٦٨,٥	١ ٠٨١,٣	٦,٣	١ ٥٥٣,٣	٤٣,٧	١ ٦١٢,٧	٣,٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١ ٨٠٠,٦	٢٠,٥	٢ ١٣٠,٨	١٨,٣	٢ ٠٤٤,١	(٤,١)	١ ٩١٧,٧	(٦,٢)	٢ ٠٢٦,٦	٥,٧
نفقات مركزية	١ ٥٢٨,٧	٢٤,٢	١ ٧٦٣,٦	١٥,٤	١ ٦٣١,٨	(٧,٥)	١ ٤٥٧,٩	(١٠,٧)	١ ٥٢٦,٢	٤,٧
نفقات عادية (أساسية)	٦٧٢,٤	٢٠,٧	٦٠٥,٨	(٩.٩)	٥١٢,٤	(١٥,٤)	٤٠٤,٣	(٢١,١)	٣٥٣,٥	(١٢,٦)
المساهمات الحكومية في تقاسم التكاليف المساهمات الحكومية النقدية المناظرة	٧٦٩,٢	٢٨,٥	١ ٠٤٦,٠	٣٦,٠	٩٤٢,٣	(٩.٩)	٨٧٠,٩	(٧,٦)	٩٧٠,٣	١١,٤
مساهمات الأطراف الأخرى في تقاسم التكاليف	٨٧,١	١٥,٧	١١١,٨	٢٨,٤	١٧٧,١	٥٨,٤	١٨٢,٧	٣,٢	٢٠٢,٤	١٠,٨
الصناديق والصناديق الاستئمانية المدارة	٢٧١,٩	٣.٣	٣٦٧,٢	٣٥,٠	٤١٢,٣	١٢,٣	٤٥٩,٨	١١,٥	٥٠٠,٤	٨.٨
برنامج الأمم المتحدة للسكان[ب]	٢١٤,٤	(١,٠)	٢١٦,٦	١,٠	١٨٧,١	(١٣,٦)	١٣٤,١	(٢٨,٣)	٣١٣,٦	١٣٣,٩
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٦٧٢,٦	(١,٦)	٦٤٥,٠	(٤,١)	٨١٧,٩	٢٦,٨	٨٨٥,٠	٨,٢	١ ٠١١,٩	١٤,٣
برنامج الأغذية العالمي[ج]	١ ٠٧٢,٤	(٠,٥)	١ ٢٣٧,٣	١٥,٤	١ ٤٢٩,٦	١٥,٥	١ ١٥٨,٣	(١٩,٠)	١ ٧٤٤,١	٥٠,٦
النفقات الكلية	٤ ٧٦٦,٤	٧,٤	٥ ٦٧٣,٧	١٩,٠	٦ ٠٠٤,٠	٥,٨	٦ ١١٨,٠	١,٩	٧ ١٣٢,٩	١٦,٦
باء - التبرعات										
الوكالات - بنود خارج الميزانية	١ ٣٤٩,٩	٢١,٩	١ ٢٩٦,٩	(٣,٩)	١ ٥٠٠,٦	١٥,٧	١ ٧٩٢,١	١٩,٤	١ ٩٨٤,٥	١٠,٧
التبرعات الكلية الثنائية	٧٤٦,٧	(٠,٥)	٨٦٨,٨	١٦,٤	١ ٢٦١,٩	٤٥,٢	١ ٤٧١,١	١٦,٦	١ ٥٦٧,٢	٦,٥
البلدان/الأقاليم	٥٦٩,٢	١١,٩	٥٦٧,٥	(٠,٣)	٨٧٥,٣	٥٤,٢	١ ٠٦٦,٠	٢١,٨	١ ١١٥,٧	٤,٧
المنظمات غير الحكومية	٨٦,١	٨.٨	١٢٤,٥	٤٤,٦	١٦٨,١	٣٥,٠	٢٠٨,٦	٢٤,١	١٨٩,٢	(٩,٣)
دعم ذاتي من جانب واحد	٩١,٤	(٤٣,٨)	١٧٦,٨	٩٣,٤	٢١٨,٥	٢٣,٦	١٩٦,٥	(١٠,١)	٢٦٢,٢	٣٣,٥
التبرعات الكلية المتعددة الأطراف	٦٠٣,٢	٦٩,٢	٤٢٨,١	(٢٩,٠)	٢٣٨,٧	(٤٤,٢)	٣٢١,٠	٣٤,٥	٤١٧,٣	٣٠,٠
منظومة الأمم المتحدة	٥٧٠,٢	٧٨,٦	٣٦٩,١	(٣٥,٣)	١٣٩,٨	(٦٢,١)	٢٣٧,٠	٦٩,٥	٢٩٨,٨	٢٦,١

	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١	
	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]	بملايين الدولارات	النسبة المئوية[أ]
تبرعات من غير منظومة الأمم المتحدة	٣٣,٠	(١١,٣)	٥٩,٠	٧٨,٨	٩٨,٩	٦٧,٦	٨٤,٠	(١٥,١)	١١٨,٥	٤١,٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (طوعي)	٧٦٠,٩	(١٠,٣)	٧٤٥,٨	(٢,٠)	٦٨١,٤	(٨,٦)	٦٣٤,١	(٦,٩)	٦٥١,٨	٢,٨
صندوق الأمم المتحدة للسكان (طوعي)	٢٨٥,٤	(٥,٦)	٢٦٨,٤	(٦,٠)	٢٤٤,١	(٩,١)	٢٥٥,٨	٤,٨	٣٤٩,١	٣٦,٥
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (طوعي)[ب]	٥٩٢,٥	(٠,١)	٥٩٢,٢	(٠,١)	٦٧٥,٧	١٤,١	٧١٨,٦	٦,٣	٧٦٩,٤	٧,١
برنامج الأغذية العالمي (طوعي)[ج،د]	١ ٠٠٤,٦	(١٠,١)	١ ٠٣٨,٣	٣,٤	١ ٣٨٠,٢	٣٢,٩	١ ٤٣٩,٩	٤,٣	١ ٥٠١,٠	٤,٢

(أ) تمثل النسبة المئوية للزيادة عن العام السابق.

(ب) لا يشمل الرقم المذكور لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن عام ٢٠٠٠ النفقات البرنامجية الممولة من موارد أخرى. فبرنامج الأمم المتحدة للسكان أبلغ في عام ٢٠٠١ عن النفقات البرنامجية الممولة من موارد عادية وموارد أخرى على السواء.

(ج) قدم برنامج الأغذية العالمي بيانات منقحة عن النفقات والتبرعات للأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

(د) قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بيانات منقحة عن التبرعات للأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

ملحوظة: تشير بيانات التبرعات إلى التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء. تشمل التبرعات عنصرا واحدا فقط من الدخل الكلي. في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشمل العناصر الأخرى تقاسم التكاليف، والصناديق والصناديق الاستئمانية، والمساهمات الحكومية النقدية المناظرة، والتبرعات لتكاليف المكاتب المحلية، والأنشطة غير المدرجة على الميزانية واتفاقات الخدمات الإدارية. وفي حالة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تشمل العناصر الأخرى للدخل مصادر خاصة متنوعة وترتيبات مشتركة بين المنظمات وعناصر متنوعة.